وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الاثنين، 06 مارس 2023

أخبار الطاقة

عبدالعزيز بن سلمان يستعرض علاقات التعاون مع مفوضي الطاقة الأوروبيين

عكاظ

عقد وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، في مكتبه بالرياض اليوم، اجتماعاً مع نائب رئيس المفوضية الأوروبية فارنز تيميرمانز، ومفوضة الاتحاد الأوروبي للطاقة كادري سيمسون.

وجرى خلال اللقاء استعراض علاقات التعاون في جميع مجالات الطاقة، ومجال الطاقة المتجددة والهيدروجين النظيف على وجه الخصوص، إضافة إلى مناقشة موضوعات الربط الكهربائي، والتعامل مع التغير المناخي.

واستعرض الاجتماع دور المملكة في التعامل مع الانبعاثات من خلال مشاريع التقاط الكربون واستخدامه وتدويره وتخزينه ضمن نهج الاقتصاد الدائري للكربون، إضافة إلى سعيها لتكون أكبر مصدٍّر للهيدروجين النظيف في العالم، وأهمية التعاون بين المصدرين والمستهلكين للدفع بتعزيز هذه الجهود.

وعُرضت خلال الاجتماع، جهود المملكة في مجال تقنيات الطاقة النظيفة، وإدارة انبعاثات المواد الهيدروكربونية، ومصادر الطاقة المتجددة، ضمن مساعيها لقيادة التحول في مجال الطاقة عبر مبادرات محلية وإقليمية، أهمها مبادرة السعودية الخضراء، ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر.

النفط مرشح لمكاسب جديدة في افتتاح الأسواق

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

يتجه النفط في افتتاح الأسواق اليوم الاثنين لمواصلة مكاسبه الأسبوعية بعد ارتفاع الأسبوع الفائت بأكثر من 4 ٪، معززا بتجدد التفاؤل بشأن الطلب من الصين أكبر مستورد للنفط. تميل توقعات الأسعار إلى الاتجاه الصعودي مرة أخرى بعد أن حقق برنت 86 دولارا للبرميل وغرب تكساس الوسيط 80 دولارا للبرميل، وهي ثالث أكبر مكاسب أسبوعية بالنسبة المئوية هذا العام، حيث عززت البيانات الاقتصادية الصينية القوية الآمال في نمو الطلب على النفط.

توسع نشاط قطاع الخدمات في الصين في فبراير بأسرع وتيرة في ستة أشهر، ونما نشاط التصنيع هناك أيضًا، من المقرر أن تصل واردات الصين المنقولة بحراً من النفط الروسي إلى مستوى قياسي هذا الشهر.

ومع ذلك، فقد ضغط الأسبوع العاشر على التوالي من تراكم مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة على السوق، إذ قوبلت إشارة الطلب القوية بعلامات ارتفاع مخزونات الخام في الولايات المتحدة، أكبر مستهلك ومنتج للنفط في العالم، ارتفعت مخزونات النفط الأميركية بمقدار 6.2 ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في 24 فبراير، إلى 480.2 مليون برميل، وهو أعلى مستوى لها منذ مايو 2021، ومع ذلك، انخفضت مخزونات البنزين بمقدار 1.8 مليون برميل، وانخفضت مشتقات الوقود، بما في ذلك الديزل ووقود الطائرات، بمقدار 340 ألف برميل، ولكن أبقت الصادرات القياسية من النفط الخام الأميركي الزيادة أقل مما كانت عليه في الأسابيع الأخيرة، حيث ارتفعت الشحنات إلى 5.6 ملايين برميل يوميًا الأسبوع الماضي، وفقًا لإدارة معلومات الطاقة، بينما قلّت مستويات الإنتاج في الولايات المتحدة عن 700 ألف برميل يوميا مقارنة بالعام الماضي.

من المتوقع أن ينمو إنتاج النفط الأميركي بنسبة 5 ٪ فقط هذا العام إلى 12.5 مليون برميل يوميًا، وفقًا لإدارة معلومات الطاقة، وتقول الوكالة إنه من المتوقع أن يتباطأ التوسع العام المقبل إلى 1.3 ٪ فقط.

كان الانتعاش الاقتصادي في الصين هو العامل الصعودي الرئيس لأسعار النفط الأسبوع الماضي، بعد أن ارتفع مؤشر مديري المشتريات في البلاد إلى 52.6 في فبراير، وهي أعلى قراءة منذ أبريل 2012 وعلامة على عودة النشاط الصناعي إلى الحياة، عزز المضاربون على ارتفاع أسعار النفط في الصين أسواق النفط إلى درجة أن معنوياتهم طغت على مخاوف التضخم المتزايدة في الاتحاد الأوروبي وارتفاع المخزونات الأميركية.

بينما تسعى وزارة الطاقة الأميركية إلى البدء في شراء النفط لإعادة ملء الاحتياطيات البترولية الاستراتيجية جزئيًا التي استنفدت بسبب جولات من الإصدارات عبر 2022 - 2023، حيث يشير كبار المسؤولين إلى أنها قد تشتري 40 - 60 مليون برميل خلال العام المقبل، اعتمادًا على ظروف السوق.

وفي انبعاثات الوقود الأحفوري، قالت الأسبوع الماضي وكالة الطاقة الدولية، بلغت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة رقماً قياسياً في عام 2022. أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة ارتفعت إلى مستوى قياسي بلغ 36.8 مليون طن العام الماضي، بزيادة 0.9 ٪ مقارنة بعام 2021، يقودها الزيادات في الفحم والنفط التي بلغت زياداتها السنوية 1.6 ٪ و2.5 ٪ على التوالي.

وفي البرازيل، في الوقت الذي تسعى فيه البلاد إلى التخفيف من تأثير قرارها الأخير بإعادة فرض ضرائب وقود النقل ستفرض ضريبة بنسبة 9.2 ٪ على صادرات النفط للأشهر الأربعة المقبلة لتخفيف عجز الميزانية المتوقع البالغ 38 مليارًا لعام 2023.

وفي فنزويلا، عززت شركة النفط الأميركية شيفرون الإنتاج من مشاريعها المشتركة في البلاد إلى 90 ألف برميل في اليوم، أي ضعف متوسطها في عام 2022 تقريبًا، على الرغم من أن الرئيس التنفيذي مايك ويرث يعتقد أن المخاطر السياسية تحد من زيادة الإنتاج.

وفي المكسيك، في واحدة من أكثر الحالات الصارخة لإحراق الغاز المفرط، زادت شركة النفط الحكومية المكسيكية بيميكس من مدى الاحتراق في حقل إكساتشي الرئيس إلى نحو 1.3 بليون قدم مكعب على الرغم من تعهدها علنًا بخفض هذه الممارسة العام الماضي.

وفي الصين تم اكتشاف المزيد من النفط، حيث اكتشفت شركة الحفر البحري الصيني المملوك للدولة حقلاً للنفط باحتياطيات تقدر بنحو 800 مليون برميل من النفط الخام الخفيف في بحر بوهاي على طول الساحل الشمالي للبلاد، ولكن الجيولوجيا المعقدة تعني أنه قد يتم استرداد جزء بسيط فقط من هذه الاحتياطيات.

وفي النرويج، بعد أيام فقط من شراء شركة النفط والغاز الحكومية في النرويج إكوينور حصصًا في خمسة حقول من يسلي، يقال إنها تقترب من صفقة لشراء أصول سنكور في بحر الشمال بالمملكة المتحدة مقابل مبلغ نحو 1 مليار دولار.

وفي سلطنة عمان، تستعد مسقط لإطلاق جولة تراخيص النفط والغاز بحلول نهاية مارس، حيث تضم الجولة الأولى من مناطق الامتياز كلاً من الاكتشافات التي تم اختبارها والمناطق غير المستغلة على الشاطئ، بينما ستركز الجولة الثانية على المناطق البحرية حصريًا.

وفي كندا، أنهت شركة النفط الكندية سينوفوس للطاقة عملية شرائها لمصفاة توليدو التابعة لشركة بريتيش بتروليوم التي تبلغ 160 ألف برميل في اليوم في ولاية أوهايو مقابل 370 مليون دولار، على الرغم من أن حريقًا في عام 2022 أدى إلى توقف المصفاة عن العمل، مما رفع طاقتها التكريرية الإجمالية إلى 740.000 برميل في اليوم.

كما تحصلت أسواق النفط بعض الدعم من مخاوف خفض الإنتاج الروسي الذي يظل المحرك الأقوى لأسعار النفط هذا العام. في 10 فبراير، أعلن نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك أن روسيا تخطط لخفض إنتاجها من النفط الخام بمقدار 500 ألف برميل يوميًا في مارس - أي بنحو 5 بالمئة من إجمالي إنتاجها.

ووصف الكرملين هذه الخطوة بأنها انتقام من نظام العقوبات الغربي وسقوف الأسعار، ومع ذلك، يرفض مراقبو السوق هذا التفسير، وبدلاً من ذلك يشترطون أن موسكو اضطرت إلى تعديل إنتاجها النفطي بسبب تأثير العقوبات المقترنة بالعديد من العوامل المتعلقة بالسوق، الأهم من ذلك، في كلتا الحالتين، يبدو أن الكرملين يتمتع بقدرة محدودة على تسليح صادراته من النفط الخام إلى الحد الذي حاول فيه مع إمدادات الغاز الطبيعي في عام 2022.

في الوقت الحالي، تشمل القيود الغربية الأكثر أهمية المفروضة مباشرة على صادرات النفط الروسية عدة عقوبات تشمل حظر الاتحاد الأوروبي على واردات النفط الخام الروسي (مع استثناءات ملحوظة، خاصة فيما يتعلق بواردات خطوط الأنابيب) ساري المفعول منذ ديسمبر 2022.

كما تم فرض سقف أسعار مجموعة الدول الصناعية السبع على واردات النفط الخام الروسي ساري المفعول منذ ديسمبر 2022، والذي تم تحديده مبدئيًا عند مستوى 60 دولارًا للبرميل وسيتم تعديله ومراجعته كل شهرين، وتشمل العقوبات حظر الاتحاد الأوروبي على استيراد المنتجات النفطية الروسية (مع استثناءات طفيفة) اعتبارًا من فبراير 2023.

وشملت العقوبات أيضا الحد الأقصى لسعر مجموعة السبع على استيراد المنتجات النفطية الروسية ساري المفعول منذ فبراير 2023، والذي تم تحديده عند 100 دولار للبرميل للمنتجات الممتازة إلى الخام و45 دولارًا للبرميل للمنتجات المخصومة على المنتجات الخام، يقول النقاد حتى الآن، كان لهذه القيود الغربية تأثير تحولي محدود على إجمالي إنتاج روسيا من النفط الخام، حيث ظل مستوى الإنتاج الإجمالي للبلاد ثابتًا خلال الأشهر القليلة الماضية عند نحو 9.8 ملايين أو 9.9 ملايين برميل يوميًا في فبراير، وهذا أقل بقليل من معدل الإنتاج البالغ 10.2 ملايين برميل يوميًا في فبراير 2022، ومع ذلك، هذا لا يعني أن العقوبات الغربية وسقوف الأسعار لم يكن لها أي تأثير على الإطلاق.

لكن، فرضت القيود الغربية بالفعل تغييرًا ملحوظًا في اتجاه الصادرات لشركات الطاقة الروسية، حيث تم إعادة توجيه الكثير من الخام الروسي من أوروبا إلى آسيا وعرض شحنات الديزل للعملاء في إفريقيا، الشرق الأوسط وآسيا وحتى أميركا الجنوبية، علاوة على ذلك، أثرت العقوبات -جنبًا إلى جنب مع عدم رغبة الشركات الغربية في استيراد النفط الروسي- بشكل كبير على سعر النفط الخام الروسي.

تم تداول خام الخام الروسي الرئيس، الأورال، رسميًا في يناير 2023 بخصم يصل إلى 40 دولارًا للبرميل مقارنة بدرجة برنت. لوضع هذا في السياق، قبل الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا، لم يكن فرق السعر هذا يتجاوز 3 دولارات أو 4 دولارات للبرميل. في الوقت الحالي، لا يزال من غير المؤكد ما إذا كان خفض موسكو المعلن للإنتاج سيترجم إلى تخفيضات في تصدير الخام والمنتجات النفطية الأخرى أو بعض القيود

على إنتاج المصافي، فمن ناحية، كشفت تقارير إعلامية أن روسيا تخطط لخفض شحنات النفط الخام بشكل كبير عبر موانئها الغربية، بما في ذلك بريمورسك وأوست لوغا ونوفوروسيسك. مثل هذه الخطوة ستدعم فكرة خصم الأورال إلى برنت. من ناحية أخرى، يجب إدراك أن تسويق تلك المنتجات النفطية في ظل العقوبات الغربية أكثر صعوبة بالنسبة لروسيا من النفط الخام لأسباب مختلفة تشمل انخفاض سعة التخزين داخل روسيا ومتطلبات التقارب الجغرافي الأقرب لتسليم هذه المنتجات إلى شراة محتملين، لذلك، قد تضطر الشركات الروسية إلى تقليل إنتاج المصافي، وبالتالي خفض أحجام الديزل المتاحة للتصدير.

في وقت، لا يمكن استبعاد أن موسكو لن تحاول تسليح صادراتها النفطية بالطريقة نفسها التي فعلت بها مع صادرات الغاز الطبيعي في عام 2022، مما أدى من جانب واحد إلى وقف الإمدادات إلى العديد من الدول الأوروبية، وفي 23 فبراير، صرحت شركة النفط والغاز البولندية الكبرى أورلين علنًا أن روسيا أوقفت إمداداتها من الخام إلى بولندا.

في حين، لا تزال العديد من دول وسط وشرق أوروبا تعتمد على الخام الروسي ولم تتمكن من استبداله بسرعة أو بشكل كامل بدرجات بديلة، ونتيجة لذلك، فإن هذا يترك المنطقة عرضة للتسليح الروسي في المستقبل لإمدادات النفط الخام ومن المرجح أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

ومع ذلك، يبدو أن الاضطرابات المحتملة في صادرات الخام الروسية لن تكون ضخمة في طبيعتها، حيث تعتمد الميزانية العامة للدولة الروسية بشكل كبير على الإيرادات من صادرات النفط لتحمل خسارة جميع المشترين الأوروبيين المتبقين، في يناير 2023، سجلت الميزانية الروسية عجزًا قياسيًا، ويتناقش المحللون باستمرار حول ما إذا كان الاقتصاد الروسي قادرًا على تحمل خسائر كبيرة في عائدات النفط والغاز.

علاوة على ذلك، إذا كان الكرملين يرغب بالفعل في الحد من صادرات النفط، فإنه كان ينبغي أن يخفض الإمدادات مرة أخرى في عام 2022 عندما كان من الممكن أن يكون لمثل هذه الخطوة تأثير دائم على الأسواق العالمية، على الأقل خطوة كان من شأنها أن تكون أقوى بكثير من التأثير المحتمل من اتخاذ تدابير مماثلة الآن.

تدشين المركز الإقليمي للتغير المناخي في «كاوست»

الرياض

أكد معالي وزير البيئة والمياه والزراعة رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للأرصاد المهندس عبدالرحمن بن عبدالمحسن الفضلي، أن المركز الإقليمي للتغير المناخي يُعد خطوة لتعزيز الأداء البيئي بالمملكة، وسيكون مرجعًا مهمًا يعكس ريادة المملكة فيما يخص الحفاظ على البيئة واستدامتها وفق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

جاء ذلك خلال تدشين معاليه مقر المركز، بالتعاون مع جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية «كاوست»، بحضور عدد من أصحاب المعالي والسعادة، وجمع من المسؤولين والمهتمين بالشأن البيئي من داخل المملكة وخارجها.

وأوضح الوزير الفضلي في كلمة له بهذه المناسبة أن إعلان تأسيس مقر المركز الإقليمي للتغير المناخي يأتي ضمن حزمة من المبادرات التي أعلنها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله- في قمة الشرق الأوسط الأخضر التي عقدت العام الماضي، بهدف تعزيز دور المملكة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وفق مستهدفات رؤية 2030، كما يُعد إنشاء المركز استكمالًا لجهود المملكة وما توليه من اهتمام بالأرصاد الجوية وتحديدًا التغيرات المناخية.

وأبان معاليه أن المركز سيسهم في دعم متخذي القرار والسياسات فيما يتعلق بالتغيرات المناخية والمساهمة في تطوير المعلومات المناخية، ودعم الخطط والبرامج على المستوى الإقليمي والدول، من خلال الجمع بين الخبراء والباحثين في هذا المجال، بالإضافة إلى توسيع دائرة التعاون والمشاركة بما يسهم في بناء قدرات بشرية قادرة على فهم المناخ الحالي والتنبؤ بتغيراته المستقبلية، فضلًا عن المساعدة في تطوير المعلومات المناخية ودعم الخطط والبرامج على المستويات كافة؛ للتخفيف من الآثار الناجمة عن التغيرات المناخية اجتماعيًا، بيئيًا، واقتصاديًا.

مـن جانبـه، أكـد الرئيس التنفيـذي للمركز الوطني للأرصاد الدكتور أيمن بن سـالم غـلام أن كافة الجهود المبذولة استهدفت بناء مركزٍ إقليمي للتغير المناخي يحقق الأهداف المهمة التي أعلنها سمو ولي العهد عند إطلاق مبادرات المملكة المحلية والإقليمية، والتي تهدف إلى تنمية مستدامة تحقق للوطن ولدول الإقليم فرص الاسـتفادة المثلى في إنجاح برامجها المتعلقة بالبيئة والمناخ، مؤكدًا بأنه تم البدء بإنشـاء شـراكة مميزة مع جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية لتحقيق المتطلبات التأسيسـية، وتم عقد الورش المحلية والإقليمية لصنع تكامل واضح ومسـتمر لدور المركز ومخرجاته، والتعريف بدوره.

بدوره، أفاد رئيس كاوسـت: البروفيسـور توني تشـان خلال كلمته في حفل التدشين، بأن المركز يعد حجر الزاويـة فـي جهـود المملكة للتكيّـف مع الآثار الحتمية لتغير المناخ في المنطقـة، مؤكدًا بأننا اليوم بحاجة لتنبؤات مناخية إقليمية دقيقة تأخذ في الاعتبار الأنماط المناخية المحددة وكتل العواصف الرملية والغبارية المستقبلية، والتي سنتمكن من خلالها من حماية بلادنا ومدننا المستقبلية، وتكييف بنيتها التحتية وجعلها متوائمة مع هذه التغيرات المناخية الجديدة، وهي أولوية وطنية مهمة للغاية نسعد بأن نكون جزءاً مساهمًا فيها.

يُـذكر أن المركز الإقليمي للتغير المناخي سيكون المركز الرئيس في المملكة ودول الإقليم، لتطوير أحدث الأدوات والمعلومات الحديثة لمساعدة المملكة في التخفيف من الآثار السلبية لتغيّر المناخ من خلال توفير المعلومـات اللازمة لضمان الاسـتجابة الفعالة، كما يسـهم المركز في خدمـة دول مجلس التعاون الخليجي في تقديم تحذيراته من العواصف في الوقت المناسب.

معنويات السوق النفطية تتعافى .. هوامش تكرير قوية ومعدلات تشغيل مرتفعة

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

توقع محللون نفطيون استمرار ارتفاع أسعار النفط الخام خلال الأسبوع الجاري بتأثير من انتعاش نشاط المصانع في الصين ما يدعم تواصل المكاسب الأسبوعية التي تحققت في الأسبوع الماضي.

وأوضح المحللون في تصريحات لـ»الاقتصادية»، أن مكاسب النفط تواجه رياحا عكسية ممثلة في القلق من ارتفاع مستوى المخزونات النفطية الأمريكية إضافة إلى توقعات رفع أسعار الفائدة في أوروبا والولايات المتحدة.

وذكروا أن معنويات السوق النفطية تتجه بخطوات متسارعة نحو التعافي مع هوامش تكرير قوية بما يكفي للحفاظ على معدلات التشغيل مرتفعة، لافتين إلى بيانات صادرة عن وكالة «بلاتس» للمعلومات النفطية تؤكد أن واردات المواد الخام من قبل مصافي التكرير المستقلة في الصين انخفضت بنسبة 8.9 في المائة على أساس شهري إلى 15.18 مليون طن متري أو 3.97 مليون برميل في اليوم في شباط (فبراير).

وأوضحوا أن تعافي الطلب الصيني بشكل كامل ما زال موضع شكوك في السوق ولكن هناك حالة معنوية إيجابية بعد إنهاء قيود الإغلاق كافة والعدول عن سياسة صفر كوفيد واستئناف الأنشطة الاقتصادية بشكل طبيعي ولكن من المرجح أن تنخفض واردات المواد الأولية بشكل طفيف في آذار (مارس) الجاري وسط بدء صيانة المصافي الصينية.

وفي هذا الإطار، يقول روس كيندي العضو المنتدب لشركة « كيو إتش أيه « لخدمات الطاقة إن المكاسب السعرية مرجحة بشكل كبير خلال الأسبوع الجاري، لافتا إلى أنه على الرغم من البيانات المتضاربة في السوق تحوم هوامش التكرير عند مستويات صحية وقد تحرص المصافي المستقلة خاصة في الصين على

الاستمرار في التشغيل وتأجيل جداول الصيانة الخاصة بها، مع تسجيل متوسط هوامش التكرير للنفط الخام المستورد نحو 15 دولارا للبرميل في شباط (فبراير) الماضي بانخفاض طفيف من 17 دولارا للبرميل في كانون الثاني (يناير) الماضي.

ويرى، دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة « تكنيك جروب « الدولية أن صناعة النفط الخام تتجه إلى استعادة كثير من الزخم السابق خاصة بعد أزمة الحرب في أوكرانيا التي كشفت مدى الحاجة إلى الحفاظ على موارد الطاقة التقليدية كافة، مشيرا إلى أن شركات الطاقة تتطلع الآن إلى جذب مزيد من المستثمرين والحفاظ على المستثمرين الحاليين بتوزيعات جذابة للمساهمين وعائدات أعلى من الأرباح وإعادة الشراء.

ولفت إلى أن التدفقات النقدية لشركات الطاقة سجلت في العام الماضي مستويات قياسية لكن من المتوقع أن تكون أرباح هذا العام أقل ولكنها لا تزال مرتفعة بالمعايير التاريخية وقد يؤدي التباطؤ الاقتصادي الملحوظ أو الركود في أوروبا والولايات المتحدة إلى انخفاض النشاط وهيمنة الطلب الفاتر على النفط وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي.

أما بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة فيشير إلى أن العقوبات على روسيا التي تشمل الحظر والسقف السعري لم تحد كثيرا من الإمدادات الروسية حيث سارعت موسكو إلى الرد على ذلك من خلال خفض الإنتاج كما أنها عازمة على الدفاع عن حصتها في سوق النفط في الهند.

وأضاف أنه بالنظر إلى الإشارات الصادرة عن بنك الاحتياطي الفيدرالي قد تكون هناك حاجة إلى مزيد من الزيادات في أسعار الفائدة الأمريكية إلى مستوى أعلى للحد من التضخم، مشيرا إلى أن بنك أوف أمريكا يتوقع تعافيا للنمو العالمي ما سيساعد على تحقيق أرباح جيدة لصناعة النفط الخام.

بدورها، تقول إرفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة «أفريكان ليدرشيب» الدولية إنه بحسب تقارير دولية فإن شركات الطاقة في أوروبا استثمرت ما مجموعه 43.6 مليار دولار (41 مليار يورو) في عمليات إعادة شراء الأسهم في 2022 وذلك لأول مرة منذ سحق الوباء الطلب على النفط قبل ثلاثة أعوام، موضحة أن أرباح الشركات القياسية في 2022 تغذي عمليات إعادة شراء النفط الكبيرة.

وأشارت إلى تطلع كبرى شركات الطاقة العالمية إلى زيادة توزيع العائدات على المساهمين ورفع أسعار أسهمها بعد أعوام من الأداء الضعيف للسوق بسبب تراجع الطلب المرتبط بأزمة الجائحة وتجنب المستثمرين قطاع النفط والغاز، لافتة إلى تأكيد شركة شيفرون أنها تجتذب المستثمرين مرة أخرى بأموال ثابتة ومتنامية تعود إلى المساهمين.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط الخام في نهاية تعاملات الجمعة لتحقق مكاسب أسبوعية مع صعود خام برنت بالقرب من 86 دولارا للبرميل.

وعوض انتعاش نشاط المصانع في الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، المخاوف المتزايدة بشأن ارتفاع مخزونات الخام الأمريكية واحتمال زيادات في أسعار الفائدة في أوروبا.

في نهاية الجلسة، صعدت أسعار العقود الآجلة لخام برنت القياسي - تسليم مايو 2023 - بنسبة 1.3 في المائة، لتصل إلى 85.83 دولار للبرميل. وارتفع سعر العقود الآجلة لخام غرب تكساس الأمريكي - تسليم أبريل 2023 - بنسبة 1.9 في المائة إلى 79.68 دولار للبرميل.

ونما نشاط التصنيع في الصين، الشهر الماضي، بأسرع وتيرة منذ أكثر من عقد، ما يعزز التوقعات بانتعاش تفكيك الوقود. ومن المقرر أن تسجل الواردات المنقولة بحرا من النفط الروسي مستوى قياسيا هذا الشهر.

وأدت التعليقات التي أدلى بها رافائيل بوستيك رئيس الاحتياطي الفيدرالي في أتلانتا، إلى أن الاحتياطي الفيدرالي يجب أن يلتزم بمعدل ربع نقطة «ثابت»، إلى تخفيف المخاوف في الولايات المتحدة، وساعدت في دعم أسعار النفط الخام يوم الخميس حتى بعد بيانات البطالة القوية.

مع ذلك، لا تزال السوق حذرة من ارتفاع أسعار المستهلكين أسرع من المتوقع في فرنسا وإسبانيا وألمانيا، ما عزز التوقعات برفع أسعار الفائدة من قبل المصرف المركزي الأوروبي.

أعلى مستوى لمخزون الرقائق في كوريا منذ 26 عاما .. تباطؤ الطلب العالمي

الاقتصادية

ارتفع مخزون شركات تصنيع الرقائق في كوريا إلى أعلى مستوى منذ 26 عاما تقريبا خلال كانون الثاني (يناير)، مما يعكس تباطؤ الطلب العالمي وسط عدم اليقين الاقتصادي.

ووصلت نسبة المخزون مقابل المبيعات للرقائق إلى 265.7 في المائة في يناير، وهي أعلى نسبة منذ 288.7 في المائة سجلت في آذار (مارس) 1997، وفقا للبيانات الصادرة عن هيئة الإحصاء الكورية أمس.

وتشير النسبة المرتفعة عادة إلى أن الشركات تواجه مزيدا من العقبات في بيع منتجاتها، على الرغم من أن الرقم قد يرتفع عندما تخزن الشركات الشحنات الكبيرة.

وقد يؤدي ارتفاع النسبة أيضا إلى حث شركات تصنيع الرقائق على تقليل الإنتاج أو خفض الأسعار للحفاظ على المبيعات.

وقد انخفضت صادرات أشباه الموصلات، وهي عنصر التصدير الرئيس للبلاد، بنسبة 42.5 في المائة لتصل إلى 5.96 مليار دولار في فبراير مقارنة بالعام السابق، وسط تراجع صناعة أشباه الموصلات.

ومع اعتماد كوريا الكبير على صناعة الرقائق، تراجعت صادراتها للشهر الخامس على التوالي فبراير، حيث انخفضت بنسبة 7.5 في المائة على أساس سنوي إلى 50.1 مليار دولار.

وأظهرت بيانات منفصلة صدرت من وزارة التجارة ارتفاع إجمالي الصادرات للبلاد بنسبة 0.8 في المائة خلال تلك الفترة، باستثناء صادرات الرقائق.

وفـي الأسـبوع الماضـي، دعـا تشـو كيونج-هو وزير الماليـة الجمعية الوطنيـة إلى الإسـراع بالموافقة على مشروع قانون بشأن تقديم مزيد من الحوافز الضريبية للشركات المصنعة للرقائق، وسط استمرار التراجع في الصادرات.

وبموجب مشروع القانون، ستطبق الحكومة معدل إعفاءات ضريبية أعلى بنسبة 15 في المائة على الاستثمار فـي المنشـآت فـي صناعة الرقائـق، وهو أعلى من التعديل الـذي أقره البرلمان في كانون الأول (ديسـمبر) بنسبة 8 في المائة.

وقـال محللـون إن كوريـا الجنوبية تواجه توترات متصاعدة بشـأن تباطؤ اقتصـادي منتظر، على الرغم من تحسـن توقعاتها في أحـدث توقعات للإنتاج الصناعي.

ومع ذلك، طغى تباطؤ الصادرات على الارتفاع المفاجئ في الناتج الصناعي بسبب تراجع الطلب الخارجي على الرقائق، ما أدى إلى ارتفاع مخزونات الشركات المصنعة إلى أعلى مستوى في 25 عاما.

الناصر: الدعم الذي يقدِّمه «شريك» ينعكس إيجابياً على استثمارات أرامكو وموثوقيتها

الجزيرة

رفعَ رئيس أرامكو السعودية وكبير إداريها التنفيذيين، المهندس أمين بن حسن الناصر، التهنئة لصاحبِ السموِّ الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز،وليِّ العهد رئيسِ مجلس الوزراء رئيسِ لجنة استثمارات الشركات الكبرى (شريك) - حفظه الله -، بمناسبة إطلاق الحزمة الأولى من مشاريع الشركات الكبرى المنضمَّة إلى مركز برنامج تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص «شريك». وأكد الناصر بأن الدعم الذي يقدمه المركز ينعكس بأثرٍ إيجابي على استثمارات الشركة وموثوقيتها وعلى منظومة الأعمال المحيطة بها».

وعبَّر الناصر عن شكرِه لصاحبِ السموِّ الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، وزير الطاقة؛ على دعمه المستمر للشركة، ولمعالي أمين عام لجنة استثمارات الشركات الكبرى الأستاذ ياسر بن عثمان الرميان، ولمعالي الرئيس التنفيذي لمركز برنامج «شريك» عبدالعزيز العريفي، على ما تحقَّق من إنجازات واتفاقيات،التي منها الموافقة على تقديم دعمٍ مخصصٍ لخمسة مشاريع خاصة بأرامكو السعودية؛ هي مشروع مشترك لإنشاء مصنع لألواح الفولاذ، ومشروع خدمات الحوسبة السحابة، ومشروع مشترك لتصنيع محركات السفن، ومشروع مشترك لصب وتشكيل المعادن برأس الخير، ومشروع مجمع أميرال للبتروكيماويات. وأكد الناصر بأن هذا الدعم سيكون له أبلغ الأثر على تنويع اقتصاد المملكة ونهضتها الصناعية والتقنية.

«أرامكو السعودية» ترفع سعر البيع الرسمي للخام العربي

الشرق الأوسط

رفعت شركة «أرامكو السعودية» أسعار بيع خامها العربي الخفيف لكل من آسيا وأوروبا وأميركا لشهر أبريل (نيسان) المقبل، وسط توقعات بتعافي الطلب على النفط خلال الربع الثاني من العام الجاري.

وحددت سعر البيع الرسمي للخام العربي الخفيف لآسيا، في أبريل، عند علاوة 2.50 فوق متوسط عمان - دبي. ولشمال غربي أوروبا عند علاوة دولار واحد فوق خام برنت في بورصة إنتركونتيننتال.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية، فقد حددت سعر البيع الرسمي للخام العربي الخفيف عند علاوة 6.65 دولار فوق مؤشر أرغوس للخامات عالية الكبريت.

يأتي هذا في الوقت الذي يزداد فيه التفاؤل في أسواق النفط، بشأن ارتفاع الطلب من الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم.

وحقق خام برنت وغرب تكساس الوسيط، ثالث أكبر مكاسب أسبوعية، الأسبوع الماضي، بالنسبة المئوية هذا العام، إذ عززت بيانات اقتصادية صينية قوية الآمال في نمو الطلب على النفط.

ويتداول خام برنت عند 85 دولارا للبرميل، بينما يصل خام غرب تكساس الوسيط إلى 80 دولارا للبرميل.

وسجل الخامان أعلى مستوياتهما عند إغلاق يوم الجمعة، آخر تعاملات الأسبوع، منذ 13 فبراير (شباط).

في الأثناء، قال رئيس وكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول إن وضع روسيا كمورد رئيسي للطاقة مني بانتكاسة دائمة بعدما انصرف الغرب عن نفطها وغازها بسبب الحرب في أوكرانيا. وقال بيرول في مقابلة نشرتها صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية أمس: «خسرت روسيا معركة الطاقة».

وأوضح أن صادرات موسكو من النفط والغاز انخفضت بنسبة 40 في المائة منذ غزو قواتها العسكرية لأوكرانيا قبل عام، مضيفا أن هذه مجرد بداية المشكلات.

يشار إلى أن حقول النفط والغاز الروسية معقدة تقنيا وجيولوجيا، وتحتاج إلى دعم خبراء دوليين. وذكر بيرول أنه «رغم ذلك انسحب هؤلاء (الخبراء) من روسيا». وأضاف أنه نظرا لعدم تلقي الحقول الدعم التقني اللازم سينخفض الإنتاج أيضا على المدى المتوسط.

وأضاف أن روسيا لا يمكنها جعل آسيا تحل محل أوروبا التي كانت أكبر مستهلك للطاقة، قائلا إن «تجارة

الطاقة ليست كبيع البصل. إذا فقدت أكبر مستهلكيك من يوم لآخر، فيتعين عليك أن تعثر على آخرين ليعوضوهم، لكنك ستحتاج إلى بنية تحتية جديدة لنقل الطاقة».

وأوضح أن بناء خطوط أنابيب من سيبيريا الغربية إلى الصين سيستغرق أعواما، وتوقع أن «دور روسيا في شؤون الطاقة العالمية سيكون أقل بكثير في المستقبل».

وارتكبت أوروبا في العقود الأخيرة خطأين استراتيجيين في إمدادات الطاقة. وقال بيرول إن أحدهما هو الاعتماد بشدة على دولة واحدة، والأسوأ من ذلك الاعتماد على دولة مثل روسيا. الخطأ الثاني هو أن عدة دول أوروبية أرادت التخلي عن الطاقة النووية، على الرغم من أنها مصدر وطني لتوليد الكهرباء.

وأوضح أن أزمة الطاقة قدمت دفعة قوية للطاقة المتجددة في أوروبا، وليس فقط لأسباب مناخية، وقال: «اليوم، أدركت الحكومات جيدا أن (مصادر الطاقة المتجددة) تسمح أيضا بتأمين الإمدادات والاستقلال».

وتوقف نقل الغاز الطبيعي إلى البر الرئيسي الأوروبي، من المملكة المتحدة عبر بلجيكا، أمس الأحد، وذلك بسبب حدوث عطل في إحدى المعدات.

ونقلت وكالة «بلومبرغ» للأنباء عن شركة «إنتركونكتر» ليمتد، المشغلة للخط، القول على موقعها الإلكتروني الأحد، بأنه من المتوقع استمرار توقف نقل الغاز على الخط حتى الثامن من مارس (آذار) الجاري.

يشار إلى أن هذا الخط يمثل مصدرا مهما لإمدادات الغاز للاتحاد الأوروبي بعد تراجع الصادرات من روسيا.

ويشار إلى أن تدفقات الغاز من بريطانيا تراجعت بالفعل الأسبوع الماضي، حيث عزز الطقس شديد البرودة من الطلب المحلي على الوقود.

صادرات النفط الروسي إلى الهند أعلى من السعودية والعراق مجتمعين

دينا قدري

الطاقة

تواصل مصافي التكرير الهندية استيراد النفط الروسي الرخيص، مستغلة الخصومات التي تقدّمها موسكو في أعقاب العقوبات الغربية ردًا على غزوها أوكرانيا.

فقد سجلت واردات الهند من النفط الروسي مستوى قياسيًا في شهر فبراير/شباط 2023، لتستمر نيودلهي بذلك في كونها أكبر مورّد منفرد للنفط للشهر الخامس على التوالي، وفقًا لشركة تعقُّب شحن الطاقة فورتكسا.

إذ ارتفعت حصة روسيا من واردات الهند إلى 35٪، لتسجل 1.62 مليون برميل يوميًا في فبراير/شباط 2023، وهي الآن أعلى من الواردات المجمّعة من المُوَردين التقليديين العراق والسعودية، وفق المعلومات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة، نقلًا عن صحيفة «ذي إيكونوميك تايمز» (The Economic Times).

وتبيع روسيا كميات قياسية من النفط الخام إلى الهند لسدّ الفجوة في صادراتها من الطاقة، بعد أن حظر الاتحاد الأوروبي واردات النفط الروسي المنقولة بحرًا، وفرض سقفًا قدره 60 دولارًا أميركيًا للبرميل، في ديسمبر/كانون الأول 2022.

وتستعمل مصافي التكرير الهندية الدرهم الإماراتي لدفع ثمن النفط الروسي المستورد، إذ أكد مسؤول في الصناعة أن «ما يقرب من ربع الواردات الروسية يُدفع الآن بالدرهم».

واردات الهند النفطية

جاء الارتفاع في واردات الهند النفطية من روسيا على حساب السعودية والولايات المتحدة؛ إذ انخفضت واردات النفط من السعودية بنسبة 16٪ على أساس شهري، كما انخفضت الواردات من أميركا بنسبة 38٪.

ووفقًا لشركة الشحن فورتكسا، تمثّل روسيا حاليًا أكثر من النفط الذي اشتُرِيَ من العراق والمملكة العربية السعودية مجتمعين، والذي يُعدّ عند أدنى مستوى في 16 شهرًا.

فقد زوّد العراق -الذي أطاحت به روسيا ليصبح أكبر مصدّر للنفط للهند- نحو 939.9 ألف برميل يوميًا من النفط في فبراير/شباط، بينما صدّرت السعودية إلى الهند نحو 647.8 ألف برميل يوميًا من النفط. وتفوقت الإمارات على الولايات المتحدة لتصبح رابع أكبر موّرد، عند 404.6 ألف برميل يوميًا.

وصدّرت الولايات المتحدة 248.4 ألف برميل يوميًا، انخفاضًا من 399.9 ألف برميل يوميًا في يناير/كانون الثاني.

النفط الروسي إلى الهند

ردًا على علاقات الهند مع روسيا وشراء النفط الروسي، أكدت الولايات المتحدة أن «كل دولة ستتخذ قرارها الخاص».

فقد قال النائب الأول للمتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية فيدانت باتيل: «نفهم أن كل دولة ستتخذ قراراتها بنفسها بالطبع»، وفق التصريحات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة، نقلًا عن منصة «نيوزروم بوست» (Newsroom Post).

وأضاف -في مقابلة مع وكالة أنباء آسيا الدولية-: «الشيء الوحيد الذي كنّا واضحين بشأنه فيما يتعلق بموسكو، وتحديدًا مبيعات الطاقة الروسية، هو لماذا نحن من المدافعين الكبار عن تحديد سقف أسعار النفط؟».

وأوضح أن ذلك يرجع إلى أن «ما يفعله السقف السعري هو أنه يحافظ على تدفّق النفط والطاقة إلى السوق والتأكد من أن العرض يلبي الطلب، لكنه يضمن أيضًا عدم حصول روسيا على أرباح مفاجئة لتمويل آلتها الحربية».

ويوضح الرسم البياني التالي -الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- صادرات النفط الروسي خلال عام 2022:

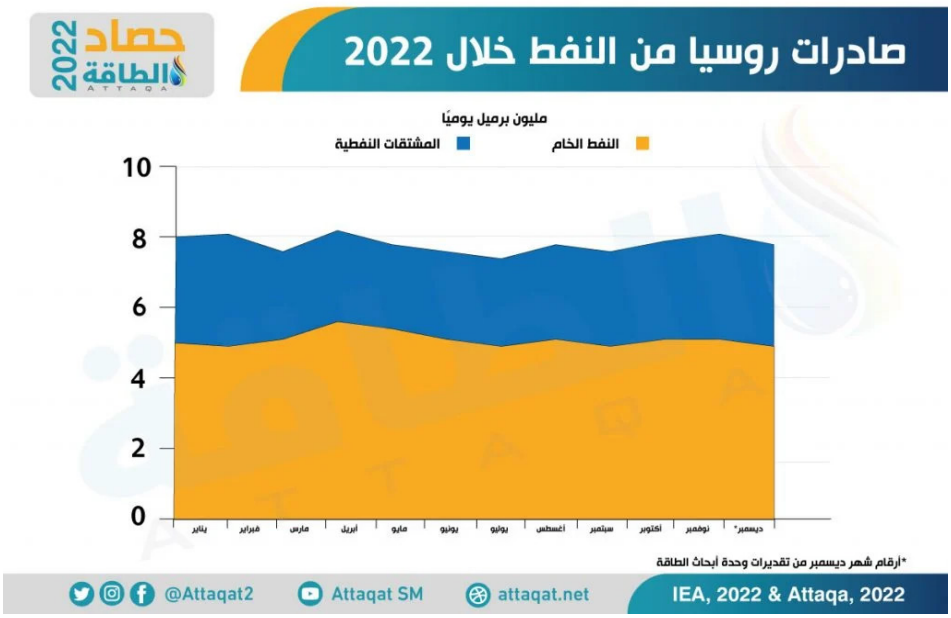

أهمية العلاقات الأميركية الهندية

ردًا على سؤال حول موقف الهند من الأحداث الدولية الأخيرة، بما في ذلك الصراع في أوكرانيا، أكد فيدانت باتيل أن نيودلهي قامت بدور لا يُصدَّق، ولديها «خطة طموحة» لرئاستها مجموعة الـ 20.

وقال: «أعتقد أن الهند قامت بدور مهم للغاية.. عليك أن تتذكر أن أحد الأشياء الرئيسة في عام 2023 هو أن الهند لديها رئاسة مجموعة الـ20، ولديها خطة طموحة للغاية.. الولايات المتحدة على استعداد لمشاركتها في تحقيق ذلك».

وأضاف: «فيما يتعلق بأوكرانيا، فقد رأيت رئيس الوزراء ناريندرا مودي ووزير الشؤون الخارجية جايشانكار واضحَين للغاية بشأن أن هذا ليس وقتًا الحرب، وأنه يجب أن يأتي قرار يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة، هذه كلها قيم نتشاركها أيضًا».

ووصف فيدانت باتيل العلاقات الهندية الأميركية بأنها «واحدة من أكثر العلاقات الثنائية أهمية»، مؤكدًا أن الهند شريك مهم للولايات المتحدة في مختلف القطاعات، بما في ذلك الحفاظ على النظام القائم على القواعد، والرؤية المشتركة من أجل منطقة حرة ومفتوحة للمحيطين الهندي والهادئ.

تعطّش العالم للنفط يزيد احتمال بلوغ الأسعار 100 دولار للبرميل

اقتصاد الشرق

مع هيمنة إغلاقات وباء كوفيد على العالم في 2020، أدلى المدير التنفيذي لشركة «بي بي» (BP)، برنارد لوني، باعتراف مفاجئ، مفاده أنه يعتقد بأن الطلب على النفط قد لا يعود إلى مستويات ما قبل الجائحة. إلا أنّه عاد وغيّر رأيه تماماً في الآونة الأخيرة.

بعد إعلانها عن خطط طموحة لخفض الانبعاثات، تضخّ شركة «بي بي»، التي تُعد من أكبر منتجي النفط الخام في العالم، مزيداً من الاستثمارات في الوقود الأحفوري.

يأتي ذلك في وقت يتجه فيه استهلاك الوقود نحو تسجيل مستوى قياسي هذا العام، وفقاً للوكالة الدولية للطاقة، التي تقدّم المشورة لاقتصادات رئيسية. فالعرض، الذي تأثر بشدة بالغزو الروسي لأوكرانيا، وبتباطؤ نمو قطاع النفط الصخري في الولايات المتحدة، والاستثمار الباهت في الإنتاج، لا يستطيع مجاراة الطلب.

تعطّش مستمر للنفط

الأمر برمّته يتوقف على الصين. إذ تُقبل ثاني أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم على النفط الخام، بعدما عكست مسار سياساتها الصارمة للتعامل مع فيروس كوفيد. وعلى خلفية إمدادات محدودة، يدفع ارتفاع الطلب كل المحللين، من «غولدمان ساكس» إلى مجموعة «فيتول» (Vitol Group) التجارية العملاقة، إلى توقع صعود الأسعار إلى 100 دولار للبرميل في وقت لاحق من العام الجاري.

أمين الناصر، الرئيس التنفيذي لشركة «أرامكو السعودية» –أكبر شركة نفط في العالم– قال في مقابلة يوم الأول من مارس في الرياض: «الطلب من الصين قوي للغاية».

بحلول النصف الثاني من العام، يقول المحللون إن السوق ستواجه نقصاً في إمدادات النفط –وهو سيناريو سيخيّم على اجتماع قادة القطاع الذين يجتمعون هذا الأسبوع في مدينة هيوستن بولاية تكساس الأميركية، خلال فعاليات «سيراويك» (CERAWeek)، وهو مؤتمر رئيسي سنوي للطاقة تنظمه «ستاندرد آند بورز غلوبال» (S&P Global).

تُظهر الأزمة الوشيكة أنه، حتى مع تبنّي العالم المزيد لمصادر الطاقة النظيفة، فمن الصعب إرواء

التعطش إلى النفط. وفيما كانت أزمة الإمدادات بمثابة هبة لمنتجي النفط الخام ومستثمريه، فإنها تضرّ بالمستهلكين، وتُعقّد جهود البنوك المركزية لكبح التضخم.

الإفراط في تقدير حجم الإنتاج

على هامش مؤتمر أسبوع الطاقة الدولي في لندن الأسبوع الماضي، قال سعد رحيم، كبير المحللين الاقتصاديين في مجموعة التداول «ترافيغورا» (Trafigura Group): «باختصار، رأيي هو أن الناس ربما يستخفّون بالطلب، ويفرطون في تقدير حجم الإنتاج».

في أعقاب عكسها المفاجئ لمسار سياسة «صفر كوفيد»، وهي السياسة التي فرضت إغلاقات على نطاق واسع إلى جانب فرض الحجر الصحي على المسافرين والفحوص والتتبع، ينتعش الاقتصاد الصيني، ما يزيد من الطلب على النفط. وقد سجّل قطاع التصنيع الصيني أكبر تحسن له في أكثر من عقد خلال الشهر الماضي، فيما تنتعش أنشطة الخدمات وتستقر سوق الإسكان.

تعني إعادة فتح الاقتصاد، أن استهلاك النفط في الصين مهيأ للوصول إلى مستوى قياسي خلال العام الجاري. وفقاً لمتوسط توقعات 11 مستشاراً يركزون على الصين شملهم مسح أجرته «بلومبرغ نيوز» في وقت سابق من العام، سيصل الطلب اليومي إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند 16 مليون برميل يومياً، بعد انكماشه في 2022.

يعني إعادة فتح الاقتصاد أن استهلاك النفط في الصين مهيأ للوصول إلى مستوى قياسي هذا العام. وفقاً لأوسط توقعات 11 مستشاراً يركزون على الصين شملهم مسح أجرته «بلومبرغ نيوز» في وقت سابق من العام، سيصل الطلب اليومي إلى أعلى مستوى له على الإطلاق، وهو 16 مليون برميل يومياً، بعد انكماشه في 2022.

الشهية على النفط الخام

ليست الصين وحدها التي تأتي بهذا الطلب. فالهند ودول أخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تستهلك المزيد من النفط مع إعادة فتح الحدود، ما يساعد على دفع الطلب العالمي إلى مستوى قياسي بلغ حتى الآن منذ بداية العام، 101.9 مليون برميل يومياً، وربما سيُغرق ذلك السوق في عجز بحلول النصف الثاني، وفقاً لوكالة الطاقة الدولية. كذلك، فإن الحركة الجوية تتعافى، وهذا بدوره يعزز استخدام وقود الطائرات، في حين فُتحت أيضاً شهية الولايات المتحدة وأوروبا على النفط الخام.

قال كريستوفر بيك، عضو اللجنة التنفيذية في شركة «فيتول»، خلال مؤتمر أسبوع الطاقة الدولي، إن إحياء السفر الدولي مع عودة ظهور الصين على الساحة، سيكون أحد «المحركات التي ستدفع الطلب في

المستقبل.. أعتقد أننا سنرى هذا التقدم خلال الأشهر القليلة المقبلة».

تفاوت العرض والطلب

العرض غير قادر على مجاراة الارتفاع في الطلب. رغم أن صادرات روسيا من النفط بحراً تحلّت بالمرونة الشهر الماضي، يرصد متابعو الأسواق علامات حدوث اضطرابات، بعدما فرض الاتحاد الأوروبي وأغلبية مجموعة الدول السبع حظراً على واردات النفط والوقود المنقولة بحراً بعد غزو روسيا لأوكرانيا. الشحنات الروسية معرضة للخطر، إذ تواجه الهند –وهي من أكبر مشتري النفط الروسي– ضغطاً متزايداً من المصرفيين لإثبات أن شحناتها تمتثل لسقف الأسعار الذي تفرضه مجموعة الدول السبع، والبالغ 60 دولاراً للبرميل.

في تلك الأثناء، لم تغيّر منظمة «أوبك» مستويات الإنتاج المستهدفة التي حددتها في أكتوبر الماضي. وقال وزير الطاقة السعودي، الأمير محمد بن سلمان، إن المستويات المستهدفة ستظل ثابتة لبقية العام. لن تسارع الولايات المتحدة إلى الإنقاذ. يزداد الإنتاج من أحواض النفط الصخري بمعدل أبطأ، إذ تنفد المناطق الرئيسية التي يستطيع المنتجون الحفر فيها.

تراجع الإنتاج في الولايات المتحدة في بداية الجائحة، ولا يزال أقل بنحو 800 ألف برميل يومياً من المستوى القياسي البالغ 13.1 مليون برميل الذي سجلته البلاد في أوائل 2020. ويُرجّح أن يبلغ مستوى النمو قرابة 560 ألف برميل يومياً هذا العام، وفقاً لشركة الأبحاث «إنفيروس» (Inverus).

رياح معاكسة محتملة

يأتي التباطؤ حتى مع ضخ «إكسون موبيل» و«شيفرون» ومنافساتهما، مزيداً من النفط من حوض برميان في غرب تكساس ونيو مكسيكو.

قال الرئيس التنفيذي لـ«شيفرون»، مايك ويرث، لتلفزيون «بلومبرغ» في الأول من مارس، إن الطاقة الإنتاجية الاحتياطية العالمية محدودة، وإن نمو إمداد النفط الصخري الأميركي لا يُرجّح أن يعوّض النقص إذا تسارع الطلب لاحقاً هذا العام، ما يجعل «أوبك» هي المنتِج المرن في العالم. وأضاف ويرث: «مع دخولنا النصف الثاني من العام الجاري، تبدأ مخاطر الارتفاع بالتراكم».

رغم ذلك، فإن الرياح المعاكسة المحتملة للطلب على النفط تتربص بالسوق، حيث لا تزال هناك مخاوف من حدوث ركود اقتصادي عالمي، في وقت تشدّد فيه البنوك المركزية سياساتها النقدية في مسعاها للتصدي للتضخم.

رغم أن ناتاشا كانيفا، المديرة العالمية لوحدة استراتيجيات وأبحاث السلع الأساسية لدى «جيه بي مورغان»،

تراهن على ارتفاع استهلاك الصين للنفط الخام، إلا أنها تتوقّع تكون زيادة الأسعار «بطيئة للغاية».

توقعات محللي «وول ستريت»

في أواخر فبراير، عدّل بعض محللي «وول ستريت» توقعاتهم بارتفاع الأسعار خلال العام الجاري. خفّض بنك «مورغان ستانلي» توقعاته للنصف الثاني، وحدّ من تكهناته بأن خام برنت سيتخطى 100 دولار للبرميل، فيما يقول «بنك أوف أميركا» إنه يتوقع تراجع مخاطر حدوث قفزة في الأسعار، بسبب قوة تدفقات النفط من روسيا.

جرى تداول خام برنت، الذي يُعتبر المؤشر العالمي للنفط، عند 85 دولاراً للبرميل يوم الجمعة الماضي.

رغم ذلك، يتوقع المحللون ارتفاع أسعار الخام في النصف الثاني من العام، إذ يُرجّح الكثيرون عودة سعر خام برنت إلى مستويات في خانة المئات للمرة الأولى منذ أغسطس الماضي.

قال جيف كاري، رئيس وحدة أبحاث السلع الأساسية في «غولدمان ساكس»، خلال مقابلة مع تلفزيون «بلومبرغ» في الأول من مارس، إن إعادة فتح الصين ستضغط على الطاقة الإنتاجية الاحتياطية العالمية، ما سيدفع الأسعار نحو 100 دولار للبرميل في الربع الرابع، مع تراجع المخزونات واستقرار المعروض النقدي.

واختتم كاري: «مع عودة الصين، سنخسر هذه الطاقة الاحتياطية. ثقتي كبيرة جداً في أننا سنشهد ارتفاعاً آخر في الأسعار خلال الأشهر الـ12 إلى الـ18 المقبلة».

شكراً